

**رئاسة الجمهورية الـلـبـانـيـة**  
المديريـة العامـة

تعـيم رقم ٦٩

**بشـأن التـزـام العـالـمـين كـافـة بـجـمـيع الـمـوـجـبـات الـوـظـيفـيـة الـتـي تـفـرـضـهـا الـقـوـانـين**

**وـالـأـنـظـمـة الـمـرـعـيـة الـإـجـرـاءـ**

بعد نشر قانون الموارنة العامة للعام ٢٠٢٢ ونفاذـهـ، والـبـدـء بـتـطـيـقـ أـحـكـامـ المـادـةـ ١١١ـ /ـ مـنـهـ وـالـتـيـ نـصـتـ عـلـىـ اـعـطـاءـ زـيـادـهـ قـدـرـهـاـ شـهـرـيـنـ (ـاضـافـيـنـ)ـ عـلـىـ الرـاتـبـ الأسـاسـيـ الـذـيـ يـتـقـاضـاهـ الـمـوـظـفـ فـيـ الـقـطـاعـ الـعـامـ،ـ  
يـطـلـبـ إـلـىـ جـمـيعـ الـعـالـمـينـ فـيـ الـمـديـرـيـةـ الـعـامـةـ لـرـئـاسـةـ الـجـمـهـورـيـةـ الـالـتـزـامـ بـالـتـعـيمـ  
رـقـمـ ٢٠٢٢/٣٣ـ تـارـيـخـ ٢٠٢٢/١١/١٨ـ الصـادـرـ عـنـ السـيـدـ رـئـيسـ مـجـلـسـ الـوزـراءـ (ـمـرـفـقـ  
رـبـطاـ)،ـ وـالـمـتـلـعـقـ بـالـتـزـامـ الـعـالـمـينـ كـافـةـ بـجـمـيعـ الـمـوـجـبـاتـ الـوـظـيفـيـةـ الـتـيـ تـفـرـضـهـاـ الـقـوـانـينـ  
وـالـأـنـظـمـةـ الـمـرـعـيـةـ الـإـجـرـاءـ،ـ تـحـتـ طـائـلـةـ الـاحـالـةـ عـلـىـ التـفـتـيـشـ الـمـرـكـزـيـ.

بعدـاـ فـيـ ٢٠٢٢/١٤/٦

مـديـرـ عـامـ رـئـاسـةـ الـجـمـهـورـيـةـ

أـنـطـوـانـ شـقـيرـ



٣٥٨٨ / ٣٩

تـبـلـغـ إـلـىـ:

- جميع فروع ومكاتب المديريـةـ العامـةـ لـرـئـاسـةـ الـجـمـهـورـيـةـ.
- جانب قيادة لواء الحرس الجمهوري.



٢٠٢٢/٣٣ تعميم رقم

إلى جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات وإتحادات البلديات وسائر أشخاص القانون العام بشأن تأمين حسن سير عمل الإدارات والمراقبة العامة

بعد نشر قانون الميزانية العامة للعام ٢٠٢٢ ونفاده، والبدء بتطبيق أحكام المادة /١١١/ منه والتي نصت على إعطاء زيادة قدرها شهرين (اضافيين) على الراتب الأساسي الذي يتلقاه الموظف في القطاع العام،

وحرصاً على إعادة دفع عجلة الإنتاج وتأمين حسن سير المراقبة العامة بانتظام واطراد، يطلب من الدوائر المختصة في وزارة المالية الالتزام بتطبيق أحكام المادة /١١١/ من قانون الميزانية، ودفع المستحقات المتوجبة كافة دون إبطاء أو تأخير،

وبالتوازي أيضاً يطلب من رؤساء الوحدات في الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات وإتحادات البلديات وسائر أشخاص القانون العام التشدد في مراقبة الالتزام العاملين كافة بجميع الموجبات الوظيفية التي نفرضها القوانين والأنظمة المرعية الإجراء، وعلى أن يكفل التفتيش المركزي متابعة تنفيذ هذا التعميم.

٢٠٢٢/١١/١٨، في بيروت،

رئيس مجلس الوزراء

نجيب ميقاتي